

وأوضح أن السلع المستوردة من الخارج تكون مربحة أكثر من الاعتماد على الإنتاج المحلي لأن المستورد يمثل ثمنه ربع ثمن المنتج المحلي الذي يحتاج لتكاليف ضخمة، مشدداً على أن السياسات الاقتصادية المستقبلية يجب أن تشمل الزراعة خصوصاً هذا الملف الاستراتيجي والأمن الغذائي تسعى كبرى الدول لتوفيره من خلال دعم مشاريع الشباب والوقوف على توزيع الأراضي التي تدعم الإنتاج.

وأشار إلى أنه بالرغم من إعلان الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، في وقت سابق، تبنيها عدداً من السياسات الجديدة الرامية للنهوض بالقطاع الزراعي والنباتي في الكويت، إلا أن القطاع الزراعي مازال يعاني من انخفاض شديد في معدلات الإنتاج من المنتجات النباتية والحيوانية وحتى السمكية، وبالتالي عجزت الهيئة عن توفير جزء كبير من الاحتياج المحلي لتلجأ إلى استيراد المنتجات الزراعية في ظل غياب إنتاج مزارع العبدلي وعدد من المناطق التي خصصتها الحكومة للمواطنين. تجدر الإشارة إلى تقرير أعدته الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في عام ٢٠١١، ذكر أن المساحة الكلية للكويت تمثل ١٧,٨٢ مليون دونم في حين تمثل مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة ١٦,٢٨ مليون دونم بمعنى أن الأراضي الصالحة للزراعة في الكويت لا تتجاوز ١,٥٤ موزعة على أرض مزروعة بالخضار والمحاصيل والأشجار والمراعي ومنها أرض صالحة للزراعة وغير مستعملة.

المحلي مرجحاً أن الظروف البيئية تعد سبباً رئيسياً في ضعف هذا النشاط وأن هناك زراعات لأصحاب المزارع لا تدخل ضمن المنظومة الزراعية مثل ما تفعل السعودية التي حققت تأثيراً واضحاً في بنيتها الاقتصادية التي تدخل فيها العمليات الزراعية.

وتابع: النشاط الزراعي في الكويت يدخل ضمن الأنشطة الترفيهية لهواة الزراعة ولكن الدولة لا تمارسه بالشكل الذي يهدف لزراعة منتجات تدعم الناتج المحلي واقتصاد الدولة أو يكفي لسد حاجة السوق من المنتجات والسلع الزراعية الأساسية، والدولة يجب عليها أن تمارس دعمها لقطاع الزراعة لافتاً إلى أن الزراعة تحتاج مساحات أراضي وتربة صالحة فضلاً عن أن المياه غير متوفرة لعملية الزراعة وهذا يحتاج إلى إرادة حكومية للعمل على تنشيط الزراعة رغم أن القطاع لن يكون مربحاً في البداية ولكن من الضروري العمل على ذلك.

وأكد الشريعان أن هيئة الزراعة تعمل على تزيين الشوارع وأن هناك نوع من الزراعات التجميلية ولكن الأراضي التي توزعها الحكومة على الأهالي تحولت إلى مزارع للترفيه العائلي وتغيير الجو والأغلبية الساحقة لا تزرع تلك الأراضي لأسباب اقتصادية بحته تتمثل في ارتفاع تكاليف الزراعة، مضيفاً: الزراعة منسية في الكويت وهناك تفكير واهتمام بتنشيط البيئة الصناعية والخدمية والأراضي الاستثمارية في المشاريع التجارية ولكن عن لا يوجد دعم مالي للزراعة في الكويت.

من الناتج المحلي وكل دولة تهتم بهذا القطاع بما في ذلك الدول المتقدمة في مجالات الطاقة والكهرباء والإنتاج المحلي، لافتاً إلى أن الزراعة صناعة ليست بالسهلة وتحتاج إلى استراتيجيات واضحة تدعمها الدولة لتكون مربحة.

وأضاف أن الزراعة في الكويت شبه منعدمة وأن الإنتاج الزراعي لدينا تلاحقه الخسارة باستمرار مبيناً أنه إلى جانب وجود زراعات غير مربحة إلا أن هناك سلعا استراتيجية مهمة بدأت الدولة في دعمها والاهتمام بها.

وأكد أنه لا بد من تسليط الضوء على دعم زراعة المحاصيل والخضراوات والفاكهة بعد تحديد أولويات الدولة وطبيعة البيئة الزراعية في الكويت والمحاصيل التي تصلح للإنتاج في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض درجات الرطوبة وطبيعة البيئة الصحراوية وكذلك المياه، مشدداً على أن تحديد نوعية المحاصيل يجب أن يكون على رأس أولويات استراتيجية الحكومة مع هيئة الزراعة للبدء في ثورة زراعية تعمل مع باقي القطاعات الانتاجية في الدولة على رفع الناتج المحلي وتوفير حاجة السوق للتاجر والمستهلك.

من جانبه أوضح أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت أنور الشريعان، أن النشاط الزراعي مهمش ولا يوجد به اهتمام نظراً للأبعاد جغرافية ولكن للأسف الشديد لا توجد منظومة زراعية تهتم بها الدولة وتوفر لها الاحتياجات الكاملة حتى يكون هناك نشاط زراعي يساهم إيجاباً في الناتج

عدم اكتراث لأهميتها ما أدى إلى تدهور الأراضي بشكل عام بشكل لا يعزز احتياجات السوق المحلي.

وأضاف أن الأمن الغذائي يجب أن يأتي على رأس أولويات الحكومة ومجلس الأمة وهيئة الزراعة المعنية بتطوير الإنتاج الزراعي وادخال التكنولوجيا الحديثة فيه لرفع كفاءة الإنتاج وتوفير محاصيل تكفي لسد احتياجات السوق المحلي تدريجياً قبل التحول إلى تصدير الفائض لافتاً إلى أن هذا أمر يحتاج لسنوات طويلة من الجهد والعمل وفقاً لخطة ممنهجة تهدف إلى تغيير السياسات الحالية وتدعم المزارعين وأصحاب المزارع.

وطالب الجيمان الحكومة بدعم الزراعة وتشجيع الشباب على استصلاح الأراضي في شكل يبرز تغييراً واضحاً في السياسات الحالية ويعمل على سد الفجوة وعلاج الخلل عبر دعم المشاريع الزراعية وطرحها للشباب، مردفاً: «لا يوجد اهتمام حكومي بالمنتجات الزراعية في الكويت».

واختتم بقوله: ثقافة المجتمع الزراعية غابت في ظل عدم وجود حملات توعية بأهمية الإنتاج الزراعي وعوائده على الاقتصاد المحلي ودخل الفرد الراغب في الاستثمار الزراعي، مؤكداً أن غياب الاتحادات الزراعية يضعها في محل الكيانات الشكلية التي لا تقدم شيئاً قائلاً: الاتحادات الزراعية مسيسة ولا تعمل وفق رؤى اقتصادية سليمة.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي يوسف المطيري، إن الزراعة تمثل جانباً مهماً



## المطيري: يجب دعم القطاع الزراعي وتحديد الأولويات لتوفير احتياجات السوق

## الشريعان: المزارع تحولت لأماكن ترفيهية.. والزراعة أصبحت منسية

